إمكانيات التجارة الداخلية في افريقيا ومستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية AFCFTA

The potential of internal trade in Africa and the future of the African Continental Free Trade Area (AFCFTA)

عبد الغفار غطاس[1] *

[1] جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج (الجزائر)، abdelghaffar.ghettas@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/23 تاريخ القبول: 2022/12/05 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تأتي هذه الدراسة لأجل البحث في امكانات التجارة بين البلدان الافريقية وآفاق تعزيز التكامل الاقتصادي الاقليمي، من خلال تسليط الضوء على العديد من مقومات التكامل الاقتصادي الافريقي والنقاط المشتركة بين البلدان التي تدعم فكرة التكامل والاعتماد المتبادل.

تشير نتائج التحليل إلى وجود امكانات كبيرة للتجارة بين البلدان الافريقية ما يعزز ويدعم نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، لكن بالرغم من هذا فإن منطقة التكامل الافريقي تواجه مجموعة من التحديات المتعلقة بضعف القدرات الإنتاجية والتنافسية، فضلا على هشاشة البنية التحتية عل المستوى الاقليمي، ما يستدعي تكثيف الجهود لأجل التغلب على ذلك.

كلمات مفتاحية: التجارة البينية الافريقية؛ التكامل الاقليمي؛ منطقة التجارة الحرة القارية؛ افريقيا.

تصنيفات JEL: F150، F130.

Abstract:

This study to examine the potential of trade between African countries and prospects for promoting regional economic integration, by highlighting many components of African economic integration and common points among countries that support the idea of integration and interdependence.

the results of the analysis indicate that there is great potential for trade between African countries that enhances and supports the success of the African Continental Free Trade Area, but despite this the region is guided by a range of challenges related to weak regional infrastructure, productivity and capacity competitiveness, which calls for efforts to overcome this.

Keywords: intra-African trade; regional integration; Continental Free Trade Area Africa.

JEL Classification Codes: F150, F130

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

يشـير التكامل الاقتصـادي في الفكر الاقتصـادي إلى العملية التي يتم بمقتضـاها إزالة كافة العقبات التي تعترض الحركة الانسـيابية للتجارة القائمة بين مجموعة من البلدان المشـاركة في التكامل، وتمر هذه العملية بعدة مراحل بدءاً بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية إلى غاية التنسـيق وخلق التجانس بين السـياسـات الاقتصـادية المختلفة للدول لتصـبح كياناً واحداً، وفي هذا الإطار من التكامل فقد تعددت الآراء بين الاقتصـاديين حول ايجاد مفهوم موحد للتكامل الاقتصادي (عفيفي، 2005، صفحة 28)

فنجد أن جان تنبرجن ينظر إلى تحرير التجارة بين مجموعة من الدول على أنه وسـيلة لتحقيق عامل تسـاوي أسـعار عناصـر الانتاج في حالة انطباق مجموعة معينة من الشـروط فتنبرجن (1954)، أما بيلا بلاسـا فيعتمد في تحديده للتكامل الاقتصـادي على قضـية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسـياسـة حرية التجارة الخارجية، ما يعني إزالة كافة القيود التي تعوق إنسـيابية رؤوس الأموال الدولية وانتقالات عنصـر العمل بين الدول الداخلة فيما بينها في اتفاق تكاملي، كذلك يمكن النظر إلى التكامل الاقتصـادي جيرالد .ماير (1965) على أنه عملية تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضـاء على أنها تحقق تسـاوياً في أسـعار عناصـر الانتاج من ناحية، أو تحرير انتقالات عناصـر الانتاج من ناحية أخرى أو كلا من العنصرين السّابقين من ناحية ثالثة.

فضلا عن المناقشات السّابقة حول تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي فإن ماخلوب (1977) ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصـادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسـيم الكفء للعمل، أي أن النظر في انتقالات السلع والخدمات وعناصر الانتاج في أي منطقة تكاملية يكون على أساس حسابات الكفاءة الاقتصـادية البحتة دوناً عن أشـكال التمييز أو التفرقة المتعلقة بالمكان الجغرافي منشـأ السـلعة أو المكان الذي تتجه إليه، وفي هذا الخصـوص يمكن التفريق بين عدة درجات لسـلم التكامل الاقتصـادي حيث يتم التدرج في سـتة مراحل للتكامل الاقتصـادي التام، بدءاً بالترتيبات التجارية التفضـيلية (أو النظام التفضـيلي) - منطقة التجارة الحرة - الاتحاد الجمركي - السـوق المشـتركة - الاتحاد الاقتصـادي - الاتحاد النقدي وصـولاً إلى التكامل الاقتصـادي التام (أحمد، 2009، صفحة 09).

لهذا فإن التكامل الاقتصـادي يمكّن من تعزيز القدرة التنافسـية على مسـتوى الصـناعة والمنشـأ، من خلال استغلال فرص اقتصاديات الحجم، والوصول إلى الأسواق القارية والكفاءة والتخصيص الفعال للموارد، فضلاً على الاسـتدامة وزيادة الاسـتثمار وتوحيد الاقتصـاديات والاصـلاحات السّياسـية ودعم القدرات التنافسـية العالمية، كلها تؤدي إلى تحقيق وتعزيز المنافع العامة الاقليمية ومنع الصـراعات، كما يعمل على تمكين الدول من المشـاركة بشـكل عادل وبطريقة تحقق مزايا التعاون والتنمية المتوازنة عبر الأقاليم.

أهمية البحث:

تنطوي فكرة التكامل الاقتصـادي التام على الاسـتفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسـيم الكفـء للعمل، أي أن النظر في انتقالات السّـلع والخدمات وعناصـر الانتاج في أي منطقة تكاملية يكون على أسـاس

حسابات الكفاءة الاقتصادية البحتة دوناً عن أشكال التمييز أو التفرقة المتعلقة بالمكان الجغرافي منشأ السلعة أو المكان الذي تتجه إليه.

مشكلة البحث:

تحاول الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي إمكانيات التجارة الداخلية في القارة الافريقية وفرص تحقيق التكامل في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية (AFCFTA)؟

هدف البحث:

يأتي البحث للتعرف على الإمكانات التجارية وفرص اقتصاديات الحجم التي من الممكن أن تتحقق من التكامل الاقتصادي في المنطقة الافريقية من خلال إنشاء وتفعيل دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، فضلا على توضيح فرص الاستفادة من مختلف الكفاءات والموارد التي توفرها القارة في مجال تحقيق المنافع العامة وتعزيز القدرات التنافسية العالمية لبلدان القارة مجتمعة.

فرضية البحث:

- الفرضية الأولى: بالرغم من وجود إمكانيات كبيرة للتجارة الداخلية والتشابه التجاري في المنطقة الافريقية، إلا أن التجارة الداخلية (البينية) الفعلية لا تزال أقل بكثير مما هو متوقع.
- الفرضية الثانية: بالرغم من وجود العديد من المجموعات الاقتصادية في افريقيا تقوم على تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية على أساس إقليمي، إلا أن هذا يعتبر حجرة عثرة أمام تجسيد منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية AFCFTA.

منهجية البحث:

تم في هذا البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي للمعطيات والبيانات محل الدراسة، من خلال عرض المفاهيم والجوانب المتعلقة بالتكامل الاقتصادي والترتيبات التجارية في القارة الافريقية، كما تم التطرق إلى بيان مختلف التجمعات الإقليمية في افريقيا، بالإضافة إلى تحليل المؤشرات المتعلقة بإمكانات التجارة البينية في القارة ومنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، ليتم في الأخير التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات، تدلّل على أهمية التكامل والمنافع الممكن حصولها حين تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، باعتبارها كركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الافريقية.

2. التكامل الاقتصادي الافريقي وامكانيات التجارة البينية:

2. 1. أهمية التكامل الاقتصادي للبلدان الافريقية:

إفريقيا عن طريق التكامل بين وحداتها المختلفة، تتمكن من حصد العديد من المزايا والفرص الاقتصادية، التي يمكن حصرها في قدرتها على الصمود أمام الصدمات الخارجية العالمية، وتعزيز موقفها التفاوضي على المستوى العالمي، من خلال القدرة على المساومة وتأمين شروط تجارية أفضل في مجال عالمي أوسع يضم كل من الصين، الاتحاد الأوروبي، الهند والولايات المتحدة الأمريكية (Udombana, 2021, p. 15)، لذلك فإن المحافظة على المواقع المشتركة المتعلقة بالتجارة والقضايا ذات الصلة يعتبر أحد الأهداف الأساسية التي يسعى لتحقيقها الاتحاد الافريقي.

وفي هذا المســعى من التكامل كانت هناك عدة محاولات منها خطة عمل لاغوس LPA (The Lagos Plan Action) التي كانت أول محاولة ملموسـة لإنشـاء افريقيا حيث تم اعتماد الجماعة الاقتصـادية الافريقية (AEC) من أجل وضع أسس للتنمية الاقتصادية المتبادلة بين الدول الافريقية.

2.2. الترتيبات التجارية الاقليمية في افريقيا:

يبرز في عالم اليوم الذي يسوده مختلف مظاهر العولمة، النزعة نحو الاقليمية من قبل البلدان المشتركة فيما بينها بعدد من المقومات، فالتزايد المستمر لعدد اتفاقيات التجارة الاقليمية (RTAs) من منظمة التجارة العالمية تعتبر نتيجة لهذه النزعة بين البلدان المتقدمة والنامية، وهي بالأساس نجدها مدفوعة بالحاجة إلى إقامة سوق ديناميكي يؤمن فرص ومكاسب الاستفادة من تنافسية الدول الأعضاء، من خلال مجموعة الالتزامات متعددة الأطراف في المجالات ذات الاهتمام، والتي تحقق أفضل الخيارات المتاحة لدى الأطراف المشاركة فيه، لذلك فإن الأدبيات الاقتصادية والتنموية تجمع على الدور الذي تقوم به الاتفاقيات التجارية في إضفاء الطابع الحر على حركة التبادلات التجارية، بالشكل الذي يحفز النمو والتنمية الاقتصادية ضمن اطار من عدم التميّز والمعاملة التفضيلية بين الأطراف.

فتوقف المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية أدى إلى التركيز على مبادرات التوجه نحو الاقليمية واتفاقات التجارة الاقليمية، وحيث يمكن إحصاء في عالم اليوم أكثر من 230 اتفاقية تجارة إقليمية على المستوى العالمي، ومن شأن هذه المبادرات أن تخلف أثرين على بلدان المنطقة، فإما أن تكون لبنة بناء لمزيد من تحرير التجارة العالمية، أو أن تكون حجرة عثرة أمام نجاح تكامل الإقليم، فالأولى تتمثل في خلق التجارة أو إنشاء التجارة، حيث تمارس تأثير ايجابي على دول الاقليم أما الثانية تحويل التجارة، أين يكون تأثيرها سلبياً على التجمع الاقليمي، فالحالة التي يكون فيها تحويل التجارة أكبر من خلق التجارة فستؤدي إلى التقليل من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة (Meyer et al., 2014, p. 10).

فحسب ما جاء في تقرير مؤشرات التكامل الاقليمي الافريقي (Olubomehin et al., 2004, p. 2) الصادر عن مفوضية الاتحاد الافريقي (AUC) وبنك التنمية الافريقي (AFDB) واللجنة الاقتصادية من أجل افريقيا (ECA) في سبيل قياس مؤشر التكامل الاقليمي في افريقيا، تم الاعتماد مجموعة من الأبعاد وهي التكامل التجاري والتكامل الانتاجي والتكامل الاقتصادي الكلي وتكامل البنية التحتية وحرية تنقل الأشخاص، حيث تميل البلدان الأكثر تكاملاً إلى الأداء الجيد فيما يتعلق على الأقل بثلاثة أبعاد للتكامل الاقليمي، أما البلدان الأقل تكاملاً تميل إلى الأداء الضعيف في جميع الأبعاد، وهنا تسجل عشرين دولة أداء أعلى من المتوسط حيث يمكن اعتبارها من أكثر البلدان تكاملاً، بينما تسجل خمسة وعشرين دولة أداء أقل من المتوسط وهنا يمكن اعتبارها من بين البلدان أقل تكاملاً (شكل01).

يظهر المؤشر أن التجارة والتكامل الاقتصادي الكلي في القارة الافريقية يحققان تقدماً مقبولاً، بينما تظهر الحاجة إلى ضرورة تبني اصلاحات وتدابير تصحيحية من البلدان والتجمعات الاقليمية الافريقية، التي تسجل أقل تكاملاً من حيث أبعاد الانتاج والبنية التحتية كون هذا الأمر يعوق حركة التكامل الإقليمي، وهاذين البعدين (الانتاج

والبنية التحتية) هما الأساس الذي تعتمد عليها الأبعاد الأخرى للعمل بشكل صحيح، لذلك يمكن ملاحظة أنه في المتوسط تؤدي بلدان القارة الافريقية أداء معتدل في البعد الاقتصادي وبعد حرية تنقل الأشخاص، في المقابل فإنه يسجّل تفاوت كبير في أداء السّياسات الاقتصادية الكلية بين البلدان، وهي مدفوعة بارتفاع معدلات التضخم في بعض البلدان ذات الأداء المنخفض، لذلك فإن إيلاء الأهمية لتقارب السّياسات المالية والنقدية من شأنه أن يحقق الاستقرار الاقتصادي للقارة، فضلاً عن الاستثمارات في القارة عبر الحدود وتعزيز التكامل الاقتصادي بين مجموعات البلدان، وبالرغم من أن البلدان الافريقية لم تتمكن من الاندماج بشكل جيّد إلا أن مقدراتها وما تمتلكه يمهلها لأن تكون لديها القدرة على الاندماج بشكل أعمق في تكتل اقليمي واحد.

3.2. التجمعات الاقتصادية الاقليمية في القارة الافريقية:

نظرا لأهمية التعاون الاقتصادي الاقليمي أخذت البلدان الافريقية في تعميق فكرة التكامل كوسيلة لتسريع وتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ فترة طويلة، وهذا خلال الفترة التي أعقبت حصول العديد من دول القارة على الاستقلال فترة السّتينيات، حيث دعا صناع القرار الأفارقة إلى الوحدة والتعاون والتكامل من أجل افريقيا من منطلق "افريقيا يجب أن تتحد"، لذلك فإنه يمكن اعتبار أن الطموح الافريقي متجذر في التاريخ الافريقي، فبالرغم من كون الهدف الأولي هو اكتساب النفوذ السّياسي وصوت أكبر في السّاحة الدولية، إلا أن ذلك كان مدفوع بالاستعداد لمواجهة تحديات العولمة والاعتماد المتبادل والتهميش الممارس على القارة الافريقية، وأثر ذلك على بلدان المنطقة الافريقية، فكانت منظمة الوحدة الافريقية التي تأسست يوم 26 ماي 1963 أولى اللبنات لدمج الاقتصاديات الافريقية والهادفة إلى حل النزاعات بين بلدان القارة، وتحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة للعديد من البلدان الافريقية (Olubomehin et al., 2004, p. 5).

توالت العديد من المبادرات في هذا الاتجاه إلى غاية عام 1991 أين تم اعتماد معاهدة أبوجا (LPA) التي دخلت حيز التنفيذ عام 1994، حيث نصت على إنشاء مركز اً اقتصادياً واحداً افريقياً على الأقل على مستوى القارة بحلول 2027، ونظراً لإخفاق الدول في الالتزام بالجداول الزمنية وافتقارها للإرادة السّياسية والوفاء بالالتزامات المتفق عليها دخل المشروع في سبات، إلى غاية تجديد المنظمة الاقليمية عام 2002 ليحل الاتحاد الافريقي محل منظمة الوحدة الافريقية 1963، ليتم إعادة تنظيم وبناء الاقتصاد الافريقي من خلال اقرار ثمانية مجموعات اقتصادية اقليمية فقط من بين المجموعات الأربعة عشر الأخرى، وتتمثل في كل من EAC, AMU, COMESA, ECAS, ECWAS, IGAD, SADC, CEN-SAD (Mengistu, 2015, p. 418).

لذلك فإنه هناك أربعة عشرة (14) تجمعاً تجارياً إقليمياً رئيسياً في افريقيا سارية المفعول واسعة الانتشار وبدرجات متفاوتة من حيث التكامل (جدول 01)، إذ تعبّر عن شبكة معقدة من مبادرات التكامل الاقليمي المختلفة، حيث يعتقد أنها تعمل على إنشاء أسواق أكبر في افريقيا، فضلاً على أنها تساعد على التمكين من استغلال وفورات الحجم، وتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات، إضافة إلى تعزيز القدرة التفاوضية على المستوى الدولي في قضايا التجارة الدولية ما يؤدي تباعاً إلى تعزيز الاستقرار الاقليمي (Yang & Gupta, 2005, p. 25).

هذا المسعى من اعتماد العديد من المحاولات الجادة من قبل القادة الأفارقة، يأتي في مسار تحقيق التكامل وتعميقه بين البلدان الافريقية (شكل02)، عن طريق تضمين بعض القضايا غير التقليدية كالخدمات والاستثمار والهجرة في البرامج الاقليمية المختلفة (جدول01)، وهنا يلاحظ التداخل للعديد من البلدان الافريقية في العديد من الاتفاقيات التجارية الاقليمية، فيسجل أنه من بين 55 دولة فإن 22 دولة تنتمي إلى مجموعتين إقليميتين، و22 دولة أخرى تنتمي إلى ثلاثة مجموعات إقليمية، وأربعة (04) دول أعضاء في أربعة مجموعات اقتصادية اقليمية، والدولة الوحيدة التي لا تتمتع بعضوية أي من التجمعات هي الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، لذلك فإن تعدد العضوية بهذا الشكل يعتبر عقبة خطيرة أمام التكامل الفعال للقارة (Mengistu, 2015, p. 418)، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية للمنافسة بين الدول والمؤسسات (UNECA, 2008, p. 37) ، كما أنه من الشائع أيضاً في هذه الحالات تسجيل صعوبة في تنفيذ البروتوكولات من قبل الأعضاء (Mengistu, 2015, p. 418)، ويعزز هذه النتيجة دراسة (Olu & Dauda, 2015, p. 68) حيث تتنافس التجمعات وتتعارض أو تتداخل فيما بينها بدلاً من أن تكمّل بعضها الآخر، ما يؤدي إلى تفاقم عبء التنسيق وضياع فرص التكامل في ظل موارد محدودة، ويشير كذلك (Mengistu, 2015, p. 418) إلى أن تداخل العضويات يتسبب في ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية بين البلدان الافريقية، ما يؤدي إلى هدر الموارد واستهلاك الكثير من الجهد بسبب ازدواجية الأنشطة.

4.2. إمكانيات التجارة البينية الافريقية:

يُظهر النمط الحالي للمجموعات الافريقية من حيث تعدد المجموعات وتعداد البلدان المنخرطة فيها (شكل 02) الأهمية البالغة لهذه المجموعات في تعزيز التكامل الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة لسكانها في خضم الفرص المتاحة أمامها، وما يعزز هذا علاقات التبادل التجاري بين هذه البلدان داخل المجموعات الاقليمية، فبالنظر إلى حصة إجمالي التجارة الافريقية من العالم التي لا تتجاوز 03 % (جدول 02)، وبالرغم من هذا فهي تمثل نصف الناتج المحلي لكل دولة افريقية، ما يعطي انطباعاً بأن هذه الأخيرة تمتلك القدرة على رفع مستوى رفاهية السّكان في افريقيا من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية والاقليمية (Hazvinei Vhumbunu & Rukema Rudigi, 2022, p. 27) & (Longo & Sekkat, 2001, p. 12)، كما أن تواجد المجموعات الاقتصادية الاقليمية في افريقيا من شأنه أن يعمل على نمو التجارة البينية بين دول القارة، على نحو أفضل بما يضمن مزيد من المكاسب والرفاهية، وهذا الوضع طبعاً مرتبط بالسّياسات الجيّدة والإدارة السليمة والايجابية لها (Longo & Sekkat, 2001, p. 09) & (UNECA, 2008, p. 108)،وعلى العكس من هذه النظرة التفاؤلية فإن البنك الدولي (Asche, 2021, p. 03) يشير إلى أن التجارة (جنوب – جنوب) من خلال المجموعات الاقتصادية الاقليمية يعتبر مشكلة كبيرة في حد ذاته، حيث أن هذا الوضع من التجارة (جنوب – جنوب) ينشأ عنه اختلاف في الدخل بين الدول الأعضاء، وهذا خلافاً للتصورات النظرية لكل من (Venables, 2000, p. 229) & (Kemp & Wan, 1976, p. 96) التي تروّج للحصول على المكاسب والرفاهية لمثل هذه المبادرات.

تشـير الاحصـاءات الواردة في قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة لتجارة والتنمية (UNCTAD, 2022) أن التجارة البينية داخل افريقيا سجلت مستوى منخفض لا تتجاوز نسبة 10 % من إجمالي التجارة السّنوية، وهذا في الفترة الممتدة إلى غاية 2008 بشكل عام، وابتداء من عام 2009 فاقت التجارة البينية نسبة 13 % واستقرت عند حدود 13 % وأقل من 20 % خلال السّنوات الموالية، ويرجع ذلك إلى أن نسب المشاركة الفاعلة من الجماعة شرق افريقية (EAC) التي حققت مستويات مقبولة من التجارة البينية بين الدول الأعضاء مقارنة بالتجمعات الأخرى (شكل02)، لكن بالرغم من هذا فإن الدراسات التجريبية تشير إلى أن التكامل الاقليمي في افريقيا أظهر نتائج مخيبة للآمال في تحقيق زيادة التجارة البينية وتعزيز تنسيق السّياسات والتعاون الاقتصادي والتنمية (Longo & Sekkat, 2001, p. 14) (Mengistu, 2015, p. 419) & (Elbadawi & Mwega, 1997, p. 170) & (KUNERALP, 2015, p. 43)، لذلك فإن هذه الحالة المرضية تستدعي المزيد من الدراسة والتحليل خاصة مع الامكانيات التي تمتلكها هذه القارة، في المقابل تشير احصاءات التجارة الافريقية أن ما يفوق 80 % من الصادرات الافريقية موجهة نحو الأسواق الخارجية (جدول02)، وما يبرّر هذا التوجه من افريقيا الروابط التاريخية للقارة مع الشركاء من العالم الخارجي، خاصة ما تعلق منها بالتبعية وفكرة الاستعمار القديم مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الارتباط بالشركاء التقليدين بدأ بالتلاشي والتحوّل نحو الاقتصاديات الناشئة كالصين والبرازيل والهند ودول أخرى (Geda & Seid, 2015, p. 32).

ولأجل التغلب على هذا الوضع من التداخل في الإعدادات المؤسسية للمجموعات الاقتصادية الاقليمية، انطلقت عدة مبادرات أخرى لتحقيق المزيد من ترشيد مبادرات التكامل الاقليمية، كان أبرزها منطقة التجار الحرة القارية الافريقية (AFCFTA) المعتمدة في 21 مارس 2018، حيث تعتبر أكبر خطوة مباشرة نحو تجسيد رؤية التكامل لتنمية الاقتصاد المستدام، وتوليد فرص العمل والاندماج الفعّال لإفريقيا في الاقتصاد العالمي.

3. فرص التكامل والمكاسب في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية (AfCFTA):

1.3. منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية (AfCFTA):

تم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في العالم يوم 21 مارس 2018 خلال القمة الاستثنائية العاشرة للاتحاد الافريقي من قبل معظم دول القارة الافريقية، حيث دخلت حيز التنفيذ رسمياً في 30 ماي 2019 بعد التصديق عليها من قبل الأطراف المشاركة، وهذه الاتفاقية تعتبر من أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم من حيث عدد الدول المشاركة، فهي تربط أكثر من مليار وثلاثمائة مليون (1.3 مليار) شخص في خمسة وخمسين (55) دولة افريقية بإجمالي ناتج محلي يقدر بحوالي 3.4 تريليون دولار أمريكي، وحيث سيكون لهذا الاتفاق القدرة على انتشال حوالي ثلاثون (30) مليون شخص من الفقر المدقع.

لكن مع كل هذه المؤشرات المحفزة فإن نسب مشاركة افريقيا في الحركية الاقتصادية العالمية تبقى ضئيلة جداً، فنجد أن مساهمتها في التجارة العالمية والناتج المحلي الاجمالي لا يتجاوز 03 في المائة في المتوسط، بالرغم أن عدد السّكان فيها يفوق 16.7 % (2018) سكان العالم، وتشير تقدير ات البنك الدولي (2021) على أنه في آفاق عام 2050

سيتجاوز عدد سكان القارة الافريقية ربع سكان العالم (25.55 % سكان العالم)، وهذا إشارة إلى مؤشري الطاقة البشرية (اليد العاملة) والطاقة الاستهلاكية (الحصة السّوقية) الممكنة في القارة مستقبلاً (شكل03).

هذا المسعى من التوافق في الحقيقة يتوقف على تكييف اصلاحات تجارية واقتصادية وسياسية عميقة من قبل البلدان المشاركة، فضلاً على المضي قدما نحو تيسير التجارة ورفع القيود أمام حركة السلع والخدمات وعوامل الانتاج الأخرى، وكذا تنظيم التدابير الالزامية مثل المعايير الصحية والحواجز التقنية للتجارة (ارزقي و آخرون، 2020، صفحة 35)، فالعديد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية في المجالات والقطاعات المختلفة (كقطاع الخدمات مثلاً) تظل تقيّد مسار التكامل الاقتصادي القاري وتضعف من القواعد المشجعة للاستثمار والمنافسة، فضلاً على عدم كفاية المؤسسات (مثل الجمارك) التي تعمل في إدارة تيسير وتسهيل حركة التجارة والتبادلات بين الأطراف (جدول02).

ويمكن في هذا الاطار أن تتفاوت قدرات البلدان على المشاركة والمساهمة في تفعيل ونجاح النمو الشامل في منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، من خلال الانفتاح التجاري بنسب مختلفة يصعب فهمها بالنظر إلى كيفية تأثيرها على جميع عوامل الانتاج المشاركة وتوزيع المكاسب بينها، لذلك فإنه من الممكن أن تعمل التجارة في اتجاه زيادة النمو وتحسين فرص العمل في مختلف مناطق القارة، لكن بالرغم من هذا فإن محدودية المساهمة في التجارة من جميع البلدان في الاتفاقية، قد ينشأ عنها زيادة في التفاوتات في الدخل، الذي يؤدي إلى غياب معايير للعمل كون الشركات متعددة الجنسيات من الممكن أن تمارس تأثيرات غير متناسبة في المفاوضات التجارية حول إمكانيات تحسين ظروف العمل في البلدان النامية بتكلفة منخفضة ودون المجازفة بالنمو الاقتصادي (ارزقي و آخرون، 2020، صفحة 34).

زيادة على هذا فمن الممكن أيضاً أن يؤدي الانفتاح التجاري وتحرير التجارة إلى زيادة تعميق التفاوت في الدخل بين البلدان، بسبب عوامل جغرافية واجتماعية إذا ما ارتفع الدخل بسبب عوامل الانتاج بخاصة العمالة المشتغلة في القطاعات ذات الميزات النسبية وارتفاع الدخل، في المقابل فإن القطاعات التي لا تتمتع بالميزة النسبية وارتفاع الدخل فإن العمالة فيها ستنخفض – نظرية نسب كثافة عناصر الانتاج لريكاردوا – ويمكن في هذا الصدد أن ترتفع تكلفة التكيّف مع هذا الوضع ويستغرق وقتا أطول من قبل الأفراد والشركات والقطاعات لتحقيقه .(Melo, 2019, p. 02)، لذلك فإنه من المفيد النظر في الجوانب الداخلية المتعلقة بإعادة التوزيع والدخل، المتعلقة أساساً بالتجارة كون الإغفال عن هذه الجوانب تؤدي إلى خلق موجة أخرى في اتجاه مقاومة التكامل التجاري، لذلك فإن التباينات الاقتصادية والاجتماعية بين بلدان المنطقة كفيلة بأن تنشئ تباينات مكافئة في شكل اختلالات اقتصادية واجتماعية، وهذا الوضع يكون حين التركيز في تحرير التجارة على الجوانب التقنية وإغفال القضايا الأخرى ذات الصلة (Moreno-Dodson, 2020, p. 01) ، وهذا الأمر من إعادة التوزيع لمكاسب التجارة سيزداد صعوبة بعد تبني الاصلاحات ما يفسّر سبب عودة النزعة الحمائية من جديد (Rodrik, 2021, p. 163).

2.3. منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية والاتفاقيات الافريقية دون الاقليمية:

تم اقتراح مبادرة منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية (AfCFTA) عام 2012، حيث كان من المنتظر أن يتم التوصل إلى اتفاق عام 2017، إلى غاية أن تم التوقيع عليها يوم 21 مارس 2018 في كيغالي عاصمة رواندا من قبل 44 دولة في قمة الاتحاد الافريقي، وتضمنت المفاوضات المراحل التالية:

المرحلة الأولى: تم التفاوض على ثلاثة بروتوكولات هي التجارة في السّـلع، التجارة في الخدمات والقواعد وإجراءات تسـوية المنازعات، ففي البداية يتعيّن على الأعضـاء إزالة التعريفات الجمركية تدريجياً بمتوسـط 97 % من خطوط التعريفة الجمركية التي تمثل 90% من واردات البلدان الافريقية، والمسـجّل هنا هو التّباين الكبير في بنود التعريفة بين البلدان والقطاعات الافريقية، لذلك فمن المتوقع أن يشـمل التحرير بعض القطاعات فقط دون أخرى وهي المستبعدة من التحرير بسبب الحمائية الممارسة على بعض القطاعات الحساسة، ولأن الاتفاقات التجارية العميقة تعزز التجارة والاستثمار الأجنبي والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية (Mattoo et al., 2017, p. 19) & (Laget et al., 2019, p. 12)،فقد بدأت المفاوضـات في جوان 2018 في خمسـة قطاعات ذات الأولوية: الخدمات المالية، النقل، الاتصـالات/ تكنولوجيا المعلومات، الخدمات المهنية والسـياحة، كون الخدمات تؤثر على جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

المرحلة الثانية: ركزت على الاستثمار والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية، مع إمكانية تعميق منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، فالدراسات التجريبية تشير إلى أن الاتفاقات التجارية العميقة تعزز التجارة والاستثمار الأجنبي والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية (Mattoo et al., 2017, p. 19) & (Laget et al., 2019, p. 12) & (Mulabdic et al., 2017, p. 02)، هذا بالرغم من أن المفاوضات في هذه المسائل يحمل الكثير من التعقيدات.

لذلك فإن الدراسـات التجريبية التي جاءت في هذا المجال تبحث في إمكانية نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية كبديل عن المحاولات دون الاقليمية التي تمت بالفعل في القارة الإفريقية، كون نجاح الأولى من شـأنه أن يعزز التكامل الاقتصـادي الاقليمي في افريقيا بطريقتين (Maliszewska et al., 2020, p. 04)، أولاً تعمل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية على تقديم نموذجاً مشتركاً في مجالات السّياسة التي تغطيها بالفعل اتفاقيات التجارة التفضـيلية دون الاقليمية (الاطار التنظيمي)، وبالتالي الحد من تجزئة السـوق الناتجة عن مجموعات مختلفة من القواعد، ثانياً تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية فرصـة لتنظيم مجالات السّـياسـة المهمة للتكامل الاقتصادي، والتي غالباً ما يتم تنظيمها في الاتفاقيات التجارية (منطقة التجارة التفضيلية في افريقيا)، والتي لم يتم تغطيتها من قبل في الترتيبات دون الاقليمية السّارية المفعول (جدول03).

ومن بين اتفاقيات التجارة التفضـيلية دون الاقليمية السّـارية المفعول، والتي تم اخطارها لدى منظمة التجارة العالمية اعتباراً من سبتمبر 2019 نجد جماعة شرق افريقيا (EAS)، سوق شرق وجنوب افريقيا (COMESA)، الجماعة الاقتصـادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS)، جماعة تنمية جنوب افريقيا (SADC)، الاتحاد الجمركي لجنوب افريقيا (SACU)، الاتحاد الاقتصـادي والنقدي لغرب افريقيا (WAEMU)، الاتحاد الاقتصـادي والنقدي لوسط افريقيا (CEMAC)، وهذه الاتفاقيات تغطي مجالات السّياسة التجارية التقليدية المقتصرة فقط على تحرير

التعريفات الجمركية أو الجمارك، في المقابل فإن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية تعتبر أوسع مجالاً لكونها أدرجت مجالات جديدة في اتفاقيات التجارة التفضيلية كالتقنية والحواجز أمام التجارة والإعانات (جدول 03).

يشير الجدول (03) إلى أن اتفاقيات التجارة التفضيلية دون الاقليمية السّارية المفعول تركّز على مجالات السّياسة الأكثر شمولاً في التجارة ومجالات أخرى (Maliszewska et al., 2020, p. 05)، لا تتعلق مباشرة بالتجارة مثل العمل والبيئة وقضايا الهجرة ليتم بعدها إبلاغ منظمة التجارة العالمية، وهنا يسّجل أيضا أن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية قامت كذلك بمعالجة وتغطية تلك القضايا في اتفاقيات التجارة التفضيلية، لكنّها أدرجت أخرى لم يتم تغطيتها على المستوى دون الاقليمي كحقوق الملكية الفكرية (IPRs) – تم معالجتها في منطقة واحدة فقط (EAC) - والمؤسسات التجارة الحكومية (STEs) .

على الرغم من اشتمال منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية على الموضوعات التي لم يتم تغطيتها على المستويات دون الاقليمية، فإن بعضها الآخر تم تضمينها في هذه المستويات، ولم تكن في أجندة منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية كمساعدات الدولة (الإعانات)، القوانين الخاصة بالبيئة، اللوائح المتعلقة بالعمل والمشتريات الحكومية أو العامة، إلا أن هذا لا يمنع من تضمين هذه القضايا في اتفاقيات التجارة التفضيلية دون الاقليمية.

3.3. المكاسب والآثار الاقتصادية الكلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية (AFCFTA):

جادل الكتاب الاقتصاديين في فوائد الترتيبات الاقليمية في المناطق النامية والافريقية بوجه الخصوص، حيث ذهب بعضهم إلى الشك في ذلك (Nmr et al., 2019, p. 361) & (Asche, 2021, p. 93)، في المقابل نجد البعض الآخر ذهب إلى أن التكامل هو ما تحتاجه افريقيا لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية المختلفة (Elbadawi & Mwega, 1997, p. 369)، وهذا ما أكدته بعض الدراسات التجريبية من عدم وجود أي دليل لإنشاء التجارة أو آثار لتحويل التجارة في افريقيا، ما يشير بشكل عام إلى أن التكتلات التجارية في افريقيا كانت قادرة على التأثير بشكل ايجابي في اتجاه تدفقات التجارة بشكل كبير في افريقيا (Longo & Sekkat, 2001, p. 04)، لهذا فإن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية تعمل على تحقيق العديد من الفوائد تعود على البلدان المشاركة (ارزقي و آخرون، 2020، الصفحات 38-41) يمكن ايجازها كما يلي:

- إتاحة العديد من الخيارات للمستهلكين من المنتجات والخدمات لم تكن متوفرة من قبل؛
- تبقي المنافسة الخارجية للصناعات المحلية " أن تكون على أهبة الاستعداد "، ما يؤدي إلى خفض أسعار المستهلكين، كذلك يمكن العمل على انتعاش الابتكار والتنوّع؛
- الحد من النزعة الحمائية وتدفع إلى مواصلة التكامل والاحتواء؛
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال توسيع وتعميق الاتفاقات التجارية وغيرها من الأدوات مثل قواعد المنشأ؛
- تحقيق التقارب التدريجي بين البلدان من حيث نصيب الفرد من الدخل ومستويات المعيشة؛
- تجنب التفاوتات الاجتماعية والاقليمية من خلال توفير سلع النفع العام التي تستهدف المناطق المحلية والفئات السّكانية الضعيفة.

بحسب توقعات ودراسات البنك الدولي 2020 فإن مجموعة المكاسب التي ستتحقق لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية تنطوي على ما يلي (Asche, 2021, p. 44):

- أنه من الممكن أن تزيد مكاسب الدخل الحقيقي لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية بنسبة 07 في المائة بحلول عام 2035، أو ما يقرب من 450 مليار دولار أمريكي (بأسعار 2014 وأسعار صرف السوق)؛
- وهذا بالرغم من أن المكاسب على المستوى القطري تشهد حالة من عدم التجانس من دولة إلى أخرى، وهذا يرجع إلى المستويات المتباينة في تحرير الرسوم الجمركية والقيود على التجارة (ارتفاع التكاليف المرتبطة بحركة التجارة)، لذلك من المؤكد أن تسجل بعض البلدان مكاسب أكبر من أخرى على المستوى القاري (شكل04).
- كذلك ستتحقق تدفقات من المكاسب للبلدان الافريقية نتيجة تقليص الحواجز غير التعريفية وتنفيذ اتفاق التجارة الحرة (عن طريق الجمع بين تحرير التعريفات وخفض الحواجز غير التعريفية)، ما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي إلى نحو 2.4 % في عام 2035 على المستوى القاري، هذا سيعمل على رفع المكاسب لأعضاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية إلى نحو 07 % من الدخل؛
- بفضل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية فإنه ستتعزز التجارة الافريقية بشكل كبير، لا سيما التجارة البينية في مجال التصنيع، حيث سيزداد حجم إجمالي الصادرات بنسبة 29 % بحلول عام 2035، أين تحقق صادرات التصنيع النسبة الأكبر 62 % بشكل عام، مع زيادة التجارة فيما بين البلدان الافريقية إلى 110 % والصادرات إلى بقية العالم 46 % التجارة؛
- كما أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ستعزّز من الانتاج والانتاجية الاقليمية، وتؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد عبر القطاعات المختلفة بين البلدان، حيث ستشهد الزراعة نموا سريعا في جميع أنحاء افريقيا ما عدا بلدان شمال افريقيا التي ستتحول نحو التصنيع والخدمات؛
- على المدى القصير ستكون هناك تأثيرات ضعيفة على عائدات الضرائب بالنسبة لمعظم البلدان الافريقية، حيث ستنخفض الايرادات بنسبة تقل عن 1.5 % في 49 دولة من أصل 54 دولة، وهذا كون أن هذه العائدات تأتي من الرسوم الجمركية على الواردات من البلدان الافريقية (أقل من 10 % في المتوسط)، كما أنها مركزة فقط في عدد قليل من خطوط التعريفات الجمركية؛
- أما في المدى المتوسط والطويل فإن ايرادات الرسوم الجمركية ستنمو بنسبة 03 % بحلول 2035؛
- منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ستعمل على تحسين المستويات المعيشية للسكان عن طريق توفير مناصب عمل ودخول تكفل الحياة الأفضل والخروج من دائرة الفقر، وهذا من خلال انتشال 30 مليون شخص إضافي من الفقر المدقع (1.5 % من سكان القارة)، فبحسب التقديرات التفصيلية للبنك الدولي لعام 2015 فإن 68 مليون شخص يعاني من فقر معتدل في افريقيا و415 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع (بسعر 1.90 دولار أمريكي في اليوم للشراء معادلة للقوة الشرائية) في جميع أنحاء القارة؛
- سيتمكن العديد من سكان افريقيا البطالين من الحصول على فرص العمل والأجور للعمال غير المهرة في القطاعات الزراعية في 60 % من البلدان، الأمر الذي يؤدي إلى نمو هذه الأخيرة بشكل أسرع في التوظيف الزراعي،

كما أنه ستشهد الأجور تحسنا ملحوظ فبالنسبة للعمال غير المهرة ستزيد بحوالي 10.3 % من خط الأساس، أما العمال المهرة فتزيد أجورهم إلى 9.8 % مع ملاحظة أن الأجور تنمو بشكل أسرع لفئة النساء مقارنة بالرجال كون التوسع في الانتاج سيكون لصالح الصناعات الرئيسية كثيفة العمالة بالنساء بحلول 2035 (تقدر الزيادة بنسبة 10.5 % مقارنة بنسبة 9.9 % للرجال).

- أما بالنسبة للبلدان المتوقع أن تستفيد من التكامل، نجد أن دراسات نماذج الجاذبية كشفت على أن كل من الجزائر، نيجيريا، الكاميرون تتمتع بقيمة عالية لمؤشرات تشابه الواردات والصادرات مع معظم البلدان الافريقية، خاصة في السّلع الأساسية مثل الوقود المعدني والزيوت والمنتجات المشتقة، ما يمكنهم من أن يكونوا كموردين رئيسين لهذه المنتجات في القارة، كذلك فإن كل مصر وجنوب افريقيا مؤهلين لأن يكونا موردين في السّلع الصناعية المطلوبة في افريقيا، أما كل من دول مثل البنين، اثيوبيا، النيجر وزامبيا لديها القدرة على توريد أو تصدير السّلع الزراعية مثل قطن، فواكه، مكسرات للأكل، قهوة، شاي وتوابل، بذور وفواكه زيتية، نحاس(Geda & Seid, 2015, pp. 8–9)، وهذا ما يجعل من هذه البلدان تتمتع بميزات نسبية تمكنها من الحصول على مكاسب مرتفعة في اطار التكامل الافريقي.

4.3. التحديات والمعيقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:

تواجه منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية العديد من المعيقات والتحديات أمام مسيرة النجاح والتكامل يمكن تركيزها فيما يلي:

- بالرغم من وجود العديد من المجموعات الاقتصادية في افريقيا تقوم على تنفيد مشاريع التنمية الاقتصادية على أساس إقليمي، إلا أن هذا يعتبر حجر عثرة أمام أنظمة التجارة متعددة الأطراف لتجسيد التكامل ومنطقة التجارة القارية الافريقية " spaghetti bowls - أطباق السباغيتي "(Udombana, 2021, p. 65)؛
- بالرغم من القرب الجغرافي والحجم الاقتصادي والتقارب الثقافي الذي تتمتع به افريقيا في مسار التكامل، إلا أن الافتقار إلى التّنويع وضعف المركز التنافسي للصادرات يعتبر مقيّد كبير أمام نجاح فرص التكامل، وهذا على الأقل في المدى القصير؛
- تعدد العضوية في المجموعات الاقتصادية من شأنه أن يؤدي إلى التداخل والتعارض فيما يتعلق بالتزامات المنظمة، فضلاً على عدم وجود مبادئ واضحة للتنسيق بين المجموعات؛
- قوة روابط التبعية وجاذبية الكثير من الحكومات الافريقية نحو منافذ دول الاستعمار السّابقة، يجعلها مقاومة للاندماج الفعّال في نظام التجارة متعدد الأطراف وتعزيز التجارة في المنطقة؛
- مشكلة التّوسع والانتشار بالنسبة للأسواق الداخلية، فأحجام معظم الأسواق الافريقية الصغيرة يؤدي إلى ضياع العديد من الميزات النسبية المكتسبة في إطار الاعتماد المتبادل (ارتفاع تكاليف المعاملات وعدم وجود فوائد)، كما يرهن فرص خلق وتحويل التجارة في المنطقة؛
- العديد من البلدان مازالت تعاني من مشكلة التركّز في صادراتها المتضمنة لعدد قليل من السّلع الأولية (غياب

التنويع)؛

- ضعف مستوى كفاءة البنية التّحتية المتعلقة بالتجارة (خاصة الخدمات اللوجيستية) يقيّد أداء التجارة والتداول في القارة، وهذا إشارة إلى ارتفاع التكاليف المتعلقة بالتجارة (نموذج الجاذبية)؛
- المشاكل المتعلقة بالسّياسات الاقتصادية الكلية، مثل ضعف أداء الاقتصاد الكلي والتنسيق بما في ذلك تعدد العملات وعدم قابليتها للتحويل؛

4. خاتمة:

في الأخير فإن الانطباع العام حول التكامل الاقليمي للبلدان الافريقية لا يزال يسوده الكثير من التحديات، لتستفيد من الفرص والمكاسب المقدر تحقيقها في المستقبل، عن طريق العديد من الاصلاحات على المستويين المتعدد الأطراف والاقليمي، وهذا لتسهيل موائمة سياسة الحواجز التقنية أمام التجارة بين بلدان القارة الافريقية، وما يثير القلق بالنسبة للإقليمية والتكامل الاقتصادي في إفريقيا، هو أنه على الرغم من بذل بعض الجهود إلا أن الأساس المنطقي الكامل لتشكيل الاتحاد الأفريقي، والكتل الإقليمية الثمانية المعترف بها لم يتحقق بعد، وهذا ما أدى إلى تشكيك العديد من المنتقدين في جدوى النزعة الإقليمية والتكامل الاقتصادي في السّياق الأفريقي، وجدوى النزعة الإقليمية والتكامل الاقتصادي في إفريقيا، لذلك فإنه بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكهما القارة في مجال توسيع نطاق التبادل التجاري الداخلي، إلاّ أنها لا تزال أقل من المتوقع ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، كما أن احتواء القارة الافريقية على العديد من الكتل الاقتصادية الإقليمية من المرتقب أن يعمل في اطار من تعزيز التكامل وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، لكن على العكس من ذلك فإن هذه الكتل تعتبر حجرة عثرة أمام مسار تحقيق التكامل القاري وتفعيل منطقة التجارة القارية، للتعارض الحاصل بين اللوائح والتداخل في الآليات، فضلا على التبعية والارتباط للعديد من الحكومات والأقاليم بدول خارج القارة وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية في الدراسة.

وفي هذا الصدد يوصي العديد من الاقتصاديين بالتدابير التالية (Meyer et al., 2014, p. 05):

- أنه ينبغي إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية الاقليمية الافريقية، ومراجعتها وتعديلها لتشمل أحكاما بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة؛
- كما ينبغي إجراء استعراض هادف للحواجز التقنية أمام التجارة، في ضوء احتياجات التنمية لتلبية المتطلبات الأساسية لأنظمة المعايير وتنفيذ الالتزامات الحالية لدعم توسيع فرص التجارة؛
- التحقق مما إذا كانت البلدان الافريقية تستفيد من اتفاقيات الاعتراف المتبادل لاختبار المنتج الوطني وإصدار الشهادات؛
- يجب تقييم أداء نقاط الاستفسار في جميع أنحاء المنطقة على أساس مستمر؛
- النظر في برامج للمساعدة تستهدف تحديث البنية التحتية، عن طريق خطة طويلة المدى لتعزيز الوصول لإفريقيا؛
- إيلاء مزيد من الاهتمام للتجارة في المجموعات الاقتصادية الاقليمية الافريقية مع الهند والصين، وعلى وجه التحديد مع التحالف الثلاثي لكل من SADC /EAC/COMESA، حيث لا توجد اتفاقية تجارية أو ترتيبات

العوائق أمام التجارة (TBT)، لذلك فإن التجارة في المنتجات منخفضة السّعر غير المنظمة قد تكون ضارة بالمستهلكين والاقتصاديات في منطقة جنوب الصحراء الكبرى من هذه المناطق

.5. قائمة المراجع:

1. Asche, H. (2021). On the African Continental Free Trade Area. In *Advances in African Economic, Social and Political Development*. https://doi.org/10.1007/978-3-030-75366-5_6
2. Elbadawi, I. A., & Mwega, F. M. (1997). *Regional Integration, Trade, and Foreign Direct Investment in Sub-Saharan Africa*.
3. Geda, A., & Seid, E. H. (2015). The potential for internal trade and regional integration in Africa. *Journal of African Trade*, *2*(1–2), 19. https://doi.org/10.1016/j.joat.2015.04.001
4. Hazvinei Vhumbunu, C., & Rukema Rudigi, J. (2022). Opportunities for Gender Equality in the African Continental Free Trade Area: Drawing Lessons from COMESA. *African Journal of Gender, Society and Development (Formerly Journal of Gender, Information and Development in Africa)*, *11*(1), 7–31. https://doi.org/10.31920/2634-3622/2022/v11n1a1
5. Kemp, M. C., & Wan, H. Y. (1976). An elementary proposition concerning the formation of customs unions. *Journal of International Economics*, *6*(1), 95–97. https://doi.org/10.1016/0022-1996(76)90025-8
6. KUNERALP, S. (2015). Regional Integration Among Developing Countries. *Marmara Üniversitesi Avrupa Topluluğu Enstitüsü Avrupa Araştırmaları Dergisi*, *3*(1&2), 114–122. https://doi.org/10.29228/mjes.346
7. Laget, E., Osnago, A., Rocha, N., & Ruta, M. (2019). Deep Trade Agreements and Global Value Chains. *SSRN Electronic Journal*, *June*. https://doi.org/10.2139/ssrn.3489075
8. Longo, Ro., & Sekkat, K. (2001). Obstacles to expanding intra-African trade. *OECD Working Paper*, *169*(169), 1–35. http://www.oecd.org/dataoecd/17/40/1921619.pdf
9. Maliszewska, M., Mensbrugghe, D. Van Der, Pereira, M., Osorio-rodarte, I., & Ruta, M. (2020). The African Continental Free Trade Area: Economic and Distributional Effects. In *The African Continental Free Trade Area: Economic and Distributional Effects*. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1559-1
10. Mattoo, A., Mulabdic, A., & Ruta, M. (2017). Trade Creation and Trade Diversion in Deep Agreements. *Trade Creation and Trade Diversion in Deep Agreements*. https://doi.org/10.1596/1813-9450-8206
11. Melo, J. De. (2019). *What Role for Regional Economic Communities in the context of AfCFTA ?*
12. Mengistu, M. M. (2015). *Multiplicity of African Regional Economic Communities and Overlapping Memberships : A Challenge for African Integration*. *3*(5), 417–425. https://doi.org/10.11648/j.ijefm.20150305.12
13. Meyer, N., Fenyes, T., Breitenbach, M., & Idsardi, E. (2014). *Bilateral and Regional Trade Agreements and Technical Barriers to Trade : An African Perspective*. *May*. https://doi.org/10.1787/5kmdbgfrgnbv-en
14. Moreno-Dodson, B. (2020). *Blanca Moreno-Dodson | Former Manager of the Center for Mediterranean Integration (CMI)*. https://blogs.worldbank.org/team/blanca-moreno-dodson
15. Mulabdic, A., Osnago, A., & Ruta, M. (2017). Deep integration and uk-eu trade relations. *The Economics of UK-EU Relations: From the Treaty of Rome to the Vote for Brexit*, *January*, 253–282. https://doi.org/10.1007/978-3-319-55495-2_10
16. Nmr, M., Nmr, M., & Nmr, M. (2019). *Small is Beautiful: Preferential Trade Agreements and the Impact of Country*

Size, Market Share, and Smuggling. *12*(September), 12–13.

17. Olu, I. A., & Dauda, S. (2015). Regional Integration in Africa: the Challenges and Achievements of Intergovernmental Authority on Development (Igad). *International Journal of Multidisciplinary Research and Modern Education (IJMRME) ISSN*, *I*(3), 2454–6119. www.rdmodernresearch.org
18. Olubomehin, B. D., Kawonishe, D., & Studies, D. (2004). *The African Union and the Challenges of Regional Integration in Africa*. *November*, 1–15.
19. Rodrik, D. (2021). Why Does Globalization Fuel Populism? Economics, Culture, and the Rise of Right-Wing Populism. *Annual Review of Economics*, *13*, 133–170. https://doi.org/10.1146/annurev-economics-070220-032416
20. Udombana, N. J. (2021). A Step Closer: Economic Integration and the African Continental Free Trade Area. *SSRN Electronic Journal*, 1–89. https://doi.org/10.2139/ssrn.3797090
21. UNECA. (2008). *Assessing regional integration in Africa III: towards monetary and financial integration in Africa*. 293. https://books.google.com/books?id=5JIigGaIpsEC&pgis=1
22. Venables, A. J. (2000). Regional integration agreements: A force for convergence of divergence? *Revue d'Economie Du Developpement*, *100*(1–2), 227–246. https://doi.org/10.3406/recod.2000.1035
23. Yang, Y., & Gupta, S. (2005). *Regional Trade Arrangements in Africa: Past Performance and the Way Forward Prepared by*.

24. *UNCTAD. (2022). Development prospects in a fractured world : Global disorder and regional responses ADVANCE COPY. United Nation.*

25. الكواز أحمد. (2009). *التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي. (المعهد العربي للتخطيط، المحرر) سلسلة جسر التنمية، 0*(81)، 09.

26. رباح ارزقي، و آخرون. (2020). *تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الاقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا*. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. doi:10.1596/978-1-4648-1639-0

27. سامي حاتم عفيفي. (2005). *التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق*. مصر: الدار المصرية اللبنانية.

6. ملاحق:

جدول01: المجموعات الاقتصادية الاقليمية الرئيسية في افريقيا

المجموعات الاقتصادية الإقليمية	النوع	مجالات التكامل والتعاون	تاريخ الدخول حيز التنفيذ	الدول الأعضاء	المجالات المحددة
اتحاد المغرب العربي (UMA)	منطقة تجارة حرة	السلع، الخدمات، الاستثمار، الهجرة	1989/02/17	الجزائر، ليبيا، المغرب، تونس، موريتانيا	اتحاد اقتصادي كامل
السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (COMESA)	منطقة تجارة حرة	السلع، الخدمات، الاستثمار، الهجرة	1994/12/08	انغولا، بورندي، الكاميرون، كونغو، جيبوتي، مصر، ايريتريا، ايثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، ناميبيا، رواندا،	سوق مشتركة

				السيشل، السودان، سويزلاند، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي	
تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD)	منطقة التجارة الحرة	السلع، الخدمات، الاستثمار، الهجرة	1998/02/01	نبين، بوركينافاسو، وسط افريقيا، تشاد، كوديفوار، جيبوتي، مصر، ايريتيريا، كامبيا، ليبيا، مالي، المغرب، النيجر، نيجيريا، السينغال، الصومال، السودان، الطوغو، تونس.	منطقة تجارة حرة + التكامل في بعض القطاعات
الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا (ECCAS)	منطقة التجارة الحرة	السلع، الخدمات، الاستثمار، الهجرة	2007/07/01	أنغولا، بورندي، الكامرون، جمهورية وسط افريقيا، تشاد، الكونغو، غينيا، الغابون، رواندا، ساوطوم برانسيب	تكامل اقتصادي كامل
الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا (ECOWAS)	منطقة التجارة الحرة	السلع، الخدمات، الاستثمار، الهجرة	1993/07/24	بنين، بوركينافاسو، كاب فارد، كوديفوار، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السينغال، سيراليون، توغو	تكامل اقتصادي كامل
الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية (IGAD)	منطقة التجارة الحرة	السلع، الخدمات، الاستثمار، الهجرة	1996/11/25	جيبوتي، ايريتيريا، ايثيوبيا، كينيا، الصومال، السودان، أوغندا	اتحاد اقتصادي تام
الجماعة الانمائية لجنوب افريقيا (SADC)	منطقة التجارة الحرة	السلع، الخدمات، الاستثمار، الهجرة	2000/09/01	أنغولا، بوتسوانا، الكونغو، ليزوتو، مالاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، السيشل، جنوب افريقيا، سويزلاندا، تانزانيا، زامبيا، زيمبابوي	اتحاد اقتصاد تام
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط افريقيا (CEMAC)	اتحاد جمركي	السلع، الخدمات، الاستثمار، الهجرة	1999/07/24	الكامرون، جمهورية وسط افريقيا، تشاد، الكونغو، اكوادور غينيا، الغابون	اتحاد اقتصادي تام
اتحاد شرق افريقيا (EAC)	اتحاد جمركي	السلع، الخدمات، الاستثمار، الهجرة	2004/07/07	كينيا، تنزانيا، أوغندا، رواندا، بورندي.	اتحاد اقتصادي تام
الاتحاد الجمركي لجنوب افريقيا (SACU)	اتحاد جمركي	السلع، الخدمات، الاستثمار، الهجرة	2004/07/15	بوتسوانا، ليزوتو، ناميبيا، جنوب افريقيا، سويزالندا	اتحاد جمركي
الاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب افريقيا (UEMOA)	اتحاد جمركي	تنسيق قانون العمل، سياسات الاقتصاد الكلي، التقارب المكاني	1994/01/10	بنين، بوركينافاسو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنيغال، الطوغو	اتحاد اقتصادي تام

المصدر: Economic Development in Africa Report 2009, p 10

جدول 02: التجارة البينية (الداخلية) الاقليمية في التجمعات الاقتصادية الاقليمية الافريقية

(% من إجمالي صادرات المجموعات الاقتصادية الاقليمية)

	2000	2005	2010	2015	2019	2020
CEMAC	1,35	2,00	3,79	4,91	2,43	3,05

COMESA	7,41	6,15	6.77	9,61	9,83	11,34
CEN-SAD	7,57	6,83	5,55	8,03	7,76	9,40
EAC	**16,78**	**19,03**	**18,80**	**18,64**	**17,27**	**18,55**
SACU	2,54	2,39	15,14	16,30	13,47	13,54
ECOWAS	9,66	10,13	6,59	9,46	9,65	11,27
ECA	10,04	9,70	13,67	18,17	16,65	17,83
SADC	12,87	10,40	17,75	11,42	13,21	13,54
UMA	3,17	2,42	2.40	4.29	2.72	3.81
WAEMU	17,23	15,40	13,73	11,42	13,21	13,54
Africa	**10,05** **(89,95) *** **(2,29) ****	**9,71** **(90,28)** **(2,96)**	**13,67** **(86,32)** **(3,92)**	**18,18** **(81,81)** **(2,38)**	**16,65** **83,34)** **(2,51)**	**17,83** **(82,16)** **(2,19)**

(*): نسبة التجارة الافريقية مع العالم الخارجي (التجارة إلى خارج القارة الافريقية)

(**): نسبة التجارة الافريقية إلى إجمالي التجارة العالمية سنوياً

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD stat (accessed in janury 2022.

جدول 03: مجالات السّياسة المشمولة في مناطق التجارة الحرة دون الاقليمية في افريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

AfCFTA	EAC	COMESA	SADC	ECOWAS	WAEMU	SACU	CEMAC	
√	√	√	√	√	√	√	√	التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية
√	√	√	√	√	√	√	√	التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية
√	√	√	√	X	√	X	√	ضرائب الصادرات
√	√	√	√	√	X	√	X	الجمارك
√	√	√	√	X	√	√	√	سياسة المنافسة
X	x	√	√	X	X	X	√	مساعدات الدولة
√	√	√	√	√	X	X	√	مكافحة الإغراق
√	√	√	√	X	X	X	X	التدابير التعويضية
√	√	X	X	X	X	X	X	مؤسسات التجارة الحكومية(STEs)
√	√	√	√	X	X	√	√	القيود الفنية على التجارة (TBTs)

الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)	√	X	√	√	√	√	√	√
معايير الصحة والسلامة (SPS)	√	√	√	√	X	X	√	√
حركة رأس المال	√	X	√	√	√	X	√	√
المشتريات الحكومية	X	X	X	X	X	X	X	x
حقوق الملكية الفكرية (IPRs)	X	X	X	X	X	X	X	√
استثمار	X	X	X	√	X	X	√	√
قوانين البيئة	√	X	√	X	√	X	√	x
لوائح سوق العمل	X	X	√	X	X	X	√	x

√: سياسة مغطاة، x: غ سياسة مغطاة

المصدر: World Report 2020 (Based on Hofmann, Osnago, and Ruta ; 2017)

شكل 01: سلم البلدان الافريقية الأكثروالأقل تكاملاً

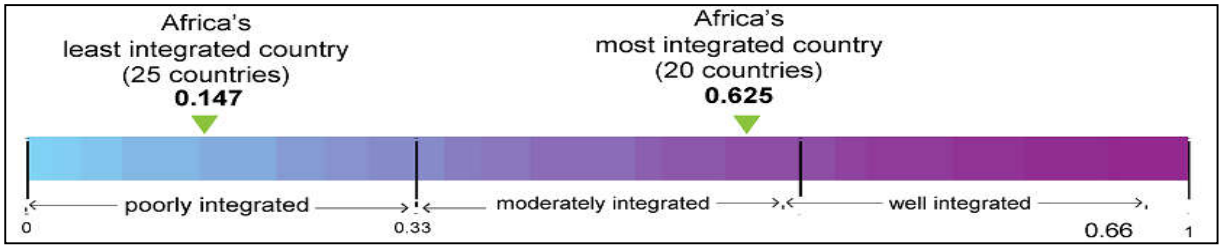

المصدر: Africa Regional Integration Index Report 2019, p11

شكل 02: التجمعات الاقليمية الافريقية وعدد الأعضاء فيها

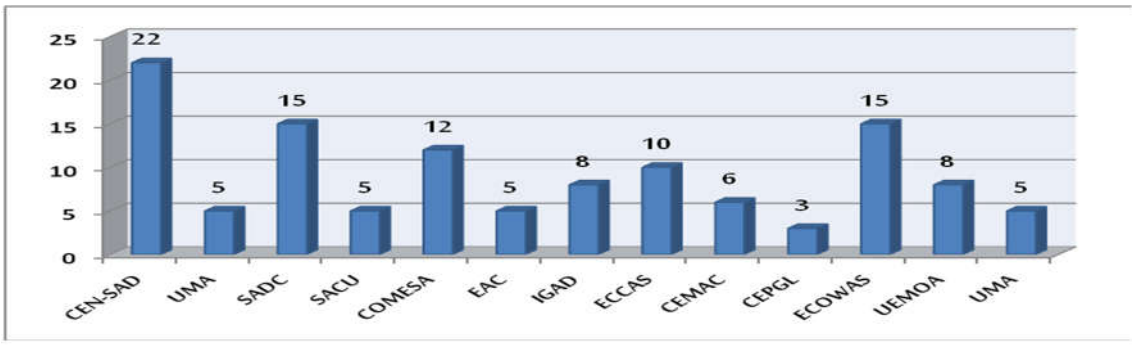

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (Muhabie Mekonne Mengistu, 2015)

شكل 03: التجارة والناتج المحلي الاجمالي والسّكان في القارة الافريقية كحصة من الاجمالي العالمي

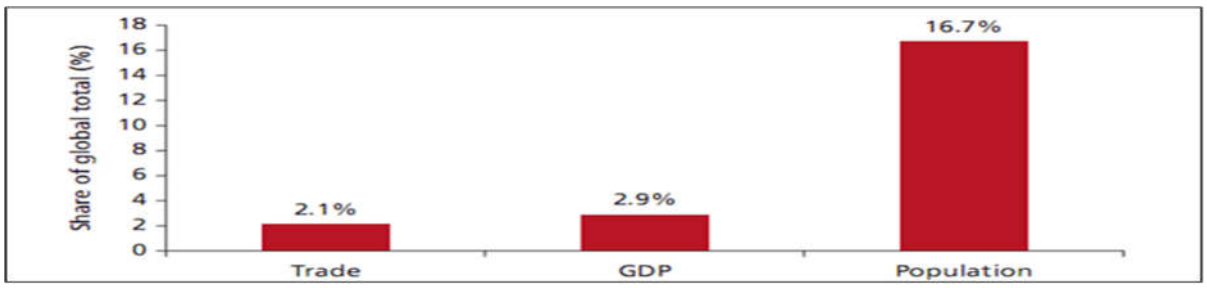

المصدر: World Bank, The African Continental Free Trade Area: Economic and Distributional Effects, p 13

شكل 04: مكاسب الدخل الحقيقي لبعض الدول بحسب إصلاح السياسات

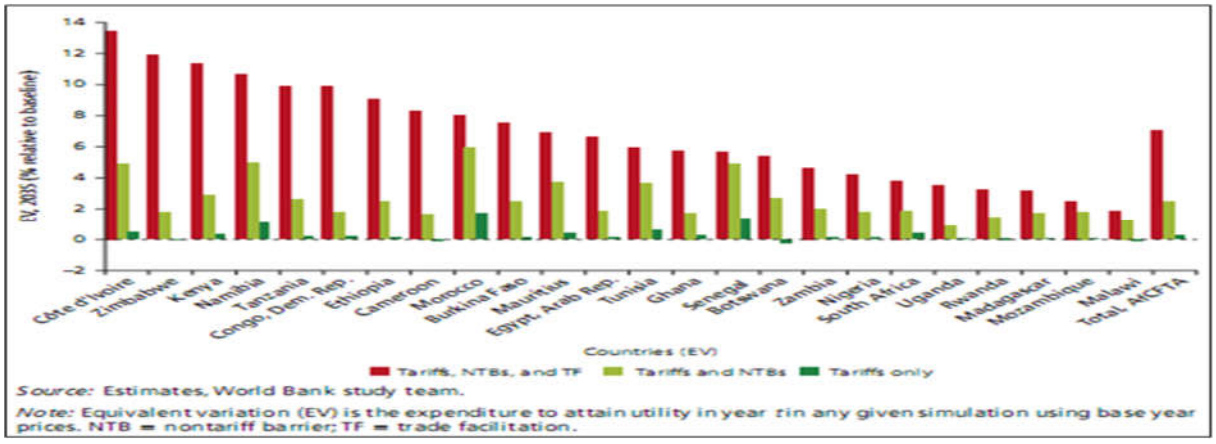

المصدر: تقديرات البنك الدولي.